بالمئة لعام ١٩٧٨، و٦,٧ بالمئة لعام ١٩٨٠.

ثانياً: ان ١٣ ـ ١٥ بالمئة من قوة العمل الفلسطينية النشطة مستخدمة في ٥٥٨٧ مشروعاً، ثلثاها كراجات وورش تجارة ومحاجر ومصانع انتاج الاسمنت، وان الثلث الباقي يتركز في صناعات النسيج واللدائن، الخ.

ثالثاً: ان المصانع، أو المشاغل، التي تستخدم أقل من ثلاثة عمال بلغ عددها ١٤٨٧، بينما التي تستخدم ما يزيد على المئة عامل، لا تتعدى ثلاثة مصانع.

رابعاً: ان جزءاً هاماً من الصناعة يخدم المقاولين الفرعيين للمؤسسات الاسرائيلية. وقد نجم ذلك عن عدة اجراءات، منها:

- استثمار قليل وعدم وجود أية مساعدات حكومية.
- لا تسهيلات ولا سوق مالية.
- لا حماية من انتاج السلع والبضائع المنتجة في اسرائيل.
- قيود متنوعة مفروضة على التصدير من قبل الاردن، فضلاً عن القيود الاسرائيلية.
- قيود خاصة على استيراد المعدات والمواد الخام.
- لا يوجد سوى القليل من الاستثمارات الحكومية الموظفة في التركيب التحتي الضروري لأي نشاط صناعي، أي بناء صناعات حكومية: كهرباء، تدريب، الخ[٢٧].

وفي الوقت الذي تصيب الاجراءات الاسرائيلية الصناعات المتوسطة وتشوّه نموّها، فان قطاع الصناعات الصغيرة بقي محدوداً، وعاجزاً عن النمو والتطور، وذلك لتبلور سمات أساسية عدة منها:

- ضيق التخصص في ادارة المؤسسات الصناعية الصغيرة. اذ يقوم صاحب العمل في البداية بعدد من مهام العمل بنفسه، كالانتاج والتسويق والادارة، وما يسمى بادارة الشخص الواحد (one man management).
- وجود صلات شخصية، قوية نسبياً، بين صاحب المؤسسة الصناعية الصغيرة وعماله وزبائنه وتزويده بالمواد الاولية من قبل تجار الضفة الغربية.
- وجود بعض المشاكل المالية الناجمة، أصلاً، عن عدم توفر المال الكافي لاقامة المؤسسة، لأن المال غالباً ما يأتي من أصحاب المؤسسة واقاربه وأفراد عائلته، على شكل قروض شخصية، لانعدام امكانية الاقراض من جهات تمويلية أخرى.
- لاتساهم المؤسسات الصناعية الصغيرة في استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة، وذلك بسبب تدني مستوى الأجور، اذا ما قورن بالاجر المدفوع في القطاعات الاسرائيلية أو خارج الوطن المحتل.
- عدم ثبات مستوى الاستخدام، نتيجة عدم ثبات الدخل وتحقيق الارباح، بسبب السياسات التي تؤدي الى غلق المؤسسة، أو عدم الاستمرار في العمل بطاقة انتاجية خاضعة للتخطيط[٢٨].

ان سياسة حجز نمو القطاع الصناعي، وتدمير عناصر استقلاله الوطني أدت الى واقع اقتصادي يتسم بالعجز والتشوه. واقع أصبح فيه الصناعيون الفلسطينيون غير قادرين على